السيدة نعمت شفيق نائب مدير عام صندوق النقد الدولي

أحلام مسروقة

قدرتنا على تصحيح مسار الاقتصاد العالمي ستقرر مصير شباب اليوم

عندما أقدم الشاب التونسي محمد بوعزيزي، البائع المتجول، على إشعال النار في نفسه منذ ما يزيد قليلا على عام احتجاجا على مصادرة بضاعته، لم يشعل بذلك فتيل الثورة في بلاده فقط. ففعلته اليائسة فجرت سلسلة من الأحداث أدت بدورها إلى انطلاق "الربيع العربي" نحو أفق أرحب. "أعتقد أن هذا الشاب التونسي لم يغير العالم لأنه كان عاطلا عن العمل، وإنما لأن أحلامه سُرِقت منه."

استوقفتني هذه الكلمات التي جاءت على لسان أحد الشباب من أصحاب المشروعات في كينيا أثناء حضوره ندوة عقدها صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر الماضي، وظلت عالقة في ذهني لأنها تلخص الثمن الرهيب الذي ربما يضطر الشباب غير القادرين على العثور على عمل إلى دفعه في نهاية المطاف: حيث انحسرت آفاقهم المستقبلية وتضاءلت أحلامهم.

جيل ضائع

كان الشباب في موقف "المتفرج البريء" من الأزمة المالية العالمية، لكن الاحتمال كبير بأن يتحمل هؤلاء الشباب الثمن الأكبر لأخطاء السياسة التي أدت بنا إلى ما نحن فيه اليوم. فسيكون على الشباب دفع الضرائب اللازمة لخدمة الديون التي تراكمت في السنوات الأخيرة وإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد العالمي مهدد باستمرار التوترات في منطقة اليورو، ولا تزال البطالة تتصاعد في عدة بلدان، ولا سيما في أوروبا. والشباب (في سن ١٥–٢٤) هم أكثر الفئات العمرية تأثرا، وقد بلغت البطالة بينهم مستويات قياسية في عدد من البلدان.

وما لم توضع السياسات الصحيحة لمعالجة هذه المشكلة، فمن الوارد ألا يقتصر الأمر على عقد ضائع من حيث النمو، بل يتخطى ذلك إلى ظهور جيل ضائع أيضا.

ولنتأمل هذه الأرقام. ففي أسبانيا واليونان، لا يستطيع حوالي نصف الشباب العثور على فرص عمل. وفي الشرق الأوسط، يمثل الشباب ٤٠٪ أو أكثر من مجموع العاطلين عن العمل في الأردن ولبنان والمغرب وتونس، وحوالي ٦٠٪ من المجموع في سوريا ومصر. وفي الولايات المتحدة التي اعتدنا أداءها القوي في توفير فرص العمل، يتعذر على أكثر من ١٨٪ من مجموع الباحثين عن عمل أن يعثروا على وظيفة.

وغالبا ما يكون الشباب هم الأشد تضررا من حالات الركود مقارنة ببقية القوى العاملة – فحينما يتباطأ النمو الاقتصادي ترتفع البطالة بين الشباب الذين يواجهون بالفعل أكبر العقبات كمنضمين جدد إلى سوق العمل. ومن هذه العقبات قلة خبرتهم في مجال العمل تحديدا، مما يعنى حاجتهم أحيانا كثيرة إلى مزيد من التدريب أثناء العمل. فعند حدوث هبوط اقتصادي، غالبا ما يقع التأثير الأكبر عليهم، وعندما يعود النمو يظل أصحاب العمل عازفين عن تعيين من لا خبرة له. ومن منظور اقتصادي محض، يميل أصحاب الأعمال إلى تسريح العمالة الشابة لأنه أسهل من تسريح العاملين الأكثر تمرسا، فالتكاليف في حالة الشباب تكون أقل. ويبدو أن هذه العوامل كانت واضحة بصفة خاصة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ وما أعقبها.

وللبطالة بين الشباب عواقب طويلة الأجل على النمو الاقتصادي نظرا لما تسببه من ضياع رأس المال البشري أو تدهوره. لكن لها عواقب كثيرة أخرى، سواء على الفرد المتأثر أو المجتمع ككل.

ومن بين هذه العواقب:

زيادة التكاليف على الاقتصاد: تؤدي بطالة الشباب إلى زيادة تأمينات البطالة وغيرها من المستحقات على الحكومة، إلى جانب الإيرادات الضائعة من ضرائب الدخل، والطاقة الإنتاجية المهدرة.

هجرة العقول: غالبا ما تؤدي البطالة إلى زيادة الهجرة، وهو ما يحدث الآن بوضوح في آيرلندا وآيسلندا كما يحدث منذ وقت طويل في كثير من بلدان الشرق الأوسط. وفي كثير من الاقتصادات التي أضيرت من الأزمة، تعتبر الهجرة ظاهرة معتادة كلما تعرض الاقتصاد لهبوط كبير.

ارتفاع معدلات الجريمة: ثبت ارتباط البطالة بارتفاع معدلات الجريمة.

تراجع الدخل الممكن تحقيقه مدى الحياة: تُخَلِّف بطالة الشباب أثرا يطلق عليه اسم "ندبة الأجر"، وهو يشير إلى تراجع الدخل الذي يمكن تحقيقه حتى منتصف العمر. وكلما طالت فترة البطالة، زاد هذا الأثر في المقابل.

انخفاض العمر المتوقع: بشكل أعم، ثبت ارتباط البطالة بانخفاض العمر المتوقع، وارتفاع نسب حدوث النوبات القلبية في وقت لاحق من العمر، وحتى بارتفاع معدلات الانتحار.

دروس مفيدة لصندوق النقد الدولي

ما الذي يمكن عمله إذن؟ وما الذي يمكن أن يفعله الصندوق لتقديم يد العون؟ سألني أحد المشاركين في الندوة التي أشرت إليها آنفا ما إذا كان صندوق النقد الدولي يولي اهتماما حقيقيا لقضية البطالة وللشباب.

إن مهمة الصندوق هي تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي على الصعيد العالمي، وهناك في الحقيقة أوجه كثيرة للاستقرار الاقتصادي لها عواقب ملموسة على بطالة الشباب – والعكس صحيح.

وأحداث الربيع العربي العام الماضي مثلا تنطوي على درس مفيد لنا هنا في صندوق النقد الدولي. فقبل عام ٢٠١٠، كانت غالبية بلدان الشرق الأوسط تحقق معدلات نمو اقتصادي ملموسة– فبلدان مثل تونس ومصر كانت تنمو بمعدل يتراوح بين ٣٪ و٥٪ سنويا في المتوسط خلال السنوات الثلاثة السابقة على قيام الثورات. وللوهلة الأولى، كان يبدو أن هذه البلدان ناجحة تماما. ولكنك إذا نظرت إلى ما وراء هذه الأرقام وأخذت في حسبانك مسألتي عدم المساواة والبطالة، يتبين لك أن هناك مشكلات جسيمة متقيحة تحت السطح.

فلا يكفي إذن النظر ببساطة إلى الأرقام الكلية، وعلينا أن ننظر إلى الركائز التي تستند إليها. وإذا كان البلد المعني سيقوم بثورة بسبب هذه الركائز، فلا شك أن الضرر سيلحق بالاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولم يكن عمل صندوق النقد الدولي يركز في الماضي على قضايا توظيف العمالة. ومن ثم فنحن نعمل بالتعاون مع أطراف أخرى لديها مهمة محددة في هذا المجال البارز. ولدينا علاقة شراكة قوية مع منظمة العمل الدولية كما أخذنا نُجَمِّع خبراتنا لتعميق فهمنا لأي السياسات الاقتصادية الكلية التي تساعد في زيادة فرص عمل. وعلى مستوى عملي أكثر، فقد عملنا أيضا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في بضعة بلدان لوضع استراتيجيات من شأنها أن تساعد الحكومات والنقابات والقطاع الخاص على زيادة فرص العمل.

كذلك يجري صندوق النقد الدولي حوارا فعالا مع نقابات العمال على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ونجري اتصالات منتظمة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال ونتواصل مع اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ويجتمع حوالي ٨٠٪ من البعثات الموفدة من الصندوق إلى البلدان الأعضاء مع ممثلي النقابات العمالية لتعميق فهم مجريات الأحداث في سوق العمل.

وأكبر مساهمة يمكن أن يقدمها الصندوق لتخفيض بطالة الشباب هي مساعدة بلدانه الأعضاء على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي واستعادة النمو الاقتصادي. فلن تتوافر فرص العمل اللازمة للمواطنين من جديد ما لم يتحقق تعافي الاقتصاد.

خارطة طريق لتوفير الوظائف

لكي يعود الاقتصاد العالمي إلى وضع يستطيع فيه توفير الوظائف وليس تقليصها، ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات.

ففي الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا، هناك مشكلة تتعلق بعدم كفاية الطلب. وبعد وقوع الأزمة عام ٢٠٠٨، اتجهت حكومات هذه البلدان إلى زيادة الإنفاق العام لتتجنب حدوث كساد. وكانت هذه الجهود مثمرة، غير أن المخاوف من المستقبل لا تزال موجودة. وسيكون من الضروري زيادة دعم الطلب، ووضع سياسات تعزز الثقة في المستقبل. ويجب في نفس الوقت استخدام موارد المالية العامة المحدودة في الحفاظ على مهارات الشباب وتقويتها.

وهناك معوقات تُضعف الإقبال على تعيين الشباب في كثير من بلدان أوروبا أيضا، وذلك لأسباب أكثر ارتباطا بالطابع الهيكلي طويل الأجل. فهيكل أسواق المنتجات والعمل غالبا ما يوفر الحماية للأطراف الداخلية، سواء العمالة أو الشركات. ولكن في نهاية الأمر، يؤدي نقص المنافسة على المستوى المحلي إلى الوقوف في سبيل قدرة الاقتصاد على التنافس في الأسواق الدولية كما يعيق تحقيق النمو وتوليد فرص عمل. وفي سياق الحوار مع البلدان الأعضاء بشأن السياسة الاقتصادية، يوصي الصندوق باتخاذ تدابير للحد من تجزئة سوق العمل، وتخفيض الحواجز أمام المنافسة (وخاصة في قطاع الخدمات)، وتنفيذ إصلاحات ضريبية أكثر دعما للنمو، وتكثيف الجهود في مجال التعليم والبحوث ومجال التنمية. ومن الواضح أن الأمر يتطلب تطويع هذه التدابير للظروف الخاصة بكل بلد، ولكن من الضروري تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

وتختلف القصة في الاقتصادات الصاعدة. فهي لا تزال محتفظة بنموها القوي، حتى أن بعضها كان معرضا ـ حتى وقت قريب على الأقل ـ للدخول في نوبة من النشاط الاقتصادي المحموم. ويمكن أن تساهم بعض هذه البلدان ـ لا سيما التي تحقق فوائض خارجية كبيرة ـ في حل مشكلة البطالة بين الشباب عن طريق دعم الطلب المحلي وشراء المزيد من السلع المنتَجة في بلدان أخرى، ومنها البلدان المتقدمة.

أما البلدان منخفضة الدخل فقد تجاوزت الأزمة بنجاح كبير بعد عام ٢٠٠٨، لكنها استخدمت قدرا كبيرا من مواردها الحكومية للوصول إلى هذه النتيجة. ومن ثم فهي تحتاج الآن إلى إعادة بناء أرصدتها المالية الوقائية لكي تستطيع الحفاظ على توظيف العمالة وإعادة توجيه الإنفاق نحو المجالات ذات الأولوية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، حتى إذا تدهور البيئة العالمية.

تدفق الائتمان من جديد

يمثل الحصول على الائتمان عاملا مهما آخر في توفير فرص العمل. والمشكلة التي تواجه الولايات المتحدة وأوروبا في الوقت الراهن هي إحجام البنوك عن الإقراض. فاستمرار أزمة سوق الإسكان في الولايات المتحدة يكبح نمو الائتمان. وانكشاف البنوك في أوروبا تجاه الدين السيادي كبير. فجاء الرد بتشديد شروط الإقراض، وليس مستغربا أن أصحاب المشروعات الشباب هم أول من تأثر بهذا الإجراء حيث تناقصت القروض التي تحصل عليها الشركات المبتدئة مثلا.

ولذا فمن المهم إعادة رسملة البنوك واستعادة الثقة بشكل أعم، حتى تتمكن المؤسسات المالية من العودة إلى ممارسة نشاط الإقراض والمساهمة في النمو.

وفي الاقتصادات النامية، يمارس الكثير من البنوك نشاط الإقراض بالفعل، لكن القروض لا تصل إلى قطاعات كبيرة من السكان، لا سيما الشباب والساعين إلى دخول عالم الأعمال. ولهذا السبب، فإن زيادة عدد الأشخاص المؤهلين للحصول على ائتمان يكتسب أهمية بالغة في توفير فرص عمل.

دعوة إلى العمل

هناك أمور كثيرة معرضة للخطر في عام ٢٠١٢ بالنسبة لملايين الشباب في جميع أنحاء العالم. وإذا لم ننجح في إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار التعافي المنشود، فسوف يتعثر مستقبلهم، ويُسرَق المزيد من أحلامهم. ولحل مشكلات البطالة بين الشباب، لا بد من استعادة النمو العالمي وانتهاج سياسات تدعم توظيف العمالة وتوفير الائتمان. ولن يتحقق أي من هذه الأهداف بغير التعاون الدولي. ■